مصادر منصوبة في القرآن الكريم

مها بنت صالح بن عبد الرحمن الميمان

أستاذ النحو والصرف المشارك في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب ـ جامعة الملك سعود بالرياض

النصب حالة إعرابية لبعض العناصر النحوية داخل الجملة من أسماء وأفعال، والمنصوبات من الأسماء في غالبها من مكملات الجملة أو الفضلات حسب المصطلح النحوي، وهي: المفعول به، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه (الظرف)، الحال، التمييز، ويلاحظ الدارس تداخلاً بين الوظائف الدلالية لهذه الأسماء المنصوبة، ويزداد هذا حين يكون الاسم مصدراً أو اسم مصدر(١).

وفي القرآن الكريم جاءت بعض المصادر أو أسماء المصادر منصوبة، وكان لها أداء دلالي بالغ الأثر في معنى الجملة الخاص ومعنى السياق العام، مما يستدعي الدراسة لتبين الخصائص التركيبية، والدلالية والسياقية لهذه المصادر.

وتناول المفسرون والنحويون تلك المواضع، فتعددت لديهم الأوجه الإعرابية(٢) لها مذكوراً في بعضها أكثر المواقع الإعرابية الستة آنفة الذكر، لكن الغالب إعرابها مفعولاً به أو مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف، والأغلب المفعول المطلق لكون الاسم المنصوب مصدراً أو اسم مصدر.

وإعراب هذا الاسم المنصوب مفعولاً لأجله أو ظرفًا أو حالاً أو تمييزًا يجعله

---

(١) من تعريفات المصدر: اسم الحدث الجاري على الفعل، أي الذي يكون أصلاً للفعل فتوافق حروفه حروف فعله، أما اسم المصدر فهو اسم الحدث غير الجاري على الفعل، أو اسم المعنى، يشترك مع الفعل في المادة والحروف، أو هو الاسم الذي يكون بمعنى المصدر وتختلف حروفه عن حروف فعله، مثل توضأ وُضوء واغتسل غُسلا. انظر: محمد الحسن الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/ بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م): ج٣ ص ٣٩٩، أبا البقاء أيوب بن موسى الكفوي، الكليات، عناية عدنان درويش وزميله (مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م): "المصدر": ص٥١٨، محمد أعلى بن علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون (دار صادر/ بيروت، د.ت) "المصدر": ج ٢ ص ٨٢٥ - ٨٢٦، محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية (مكتبة الآداب/ القاهرة، ط٣، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م): ص ١٥٦، ١٧٣.

(٢) بلغ عدد الأوجه الإعرابية في بعض المواضع ثمانية أوجه، انظر على سبيل المثال: أحمد بن يوسف السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم/ دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م): ج٣ ص٥٤٣- ٥٤٤.

عنصراً في الجملة الواقع فيها، أما إعرابه مفعولاً به أو مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف يجعله عنصراً في جملة غير الجملة التي جاءت عناصرها قبله، وقد تكون هذه الجملة ذات علاقة نحوية بما قبلها (حالاً أو نعتًا) أو لا تكون، والفرق واضح بين الجانبين في الوظائف والعلاقات التركيبة النحوية والدلالية، و لمزيد من الإيضاح هذا مثال على ما سبق، من الأوجه الإعرابية لـ "نزلاً"(١) في قوله تعالى:

١- ﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلادِ * مَتَاعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ * لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلاً مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٦ - ١٩٨].

١. مصدر (مفعول مطلق) مؤكد لمضمون الجملة(٢) قبله؛ لأن معنى "لهم جنات" ننزلهم جنات نزلا.

٢. مفعول به لفعل مضمر أي: جعلها لهم نزلا.

٣. حال صاحبها "جنات" المخصصة بالوصف(٣).

٤. تمييز، كما تقول: هو لك هبةً أو صدقة(٤).

ولتبين الوظيفة الدلالية لهذا المصدر المنصوب و أمثاله ينبغي التوقف عند بعض الأوجه الإعرابية، وأهمها الوجه الأول- المفعول المطلق المؤكد لمضمون الجملة قبله، فلقد فرق النحويون بينه وبين وقوع المصدر نائبًا عن فعله، وقد ذُكر كون

(١) السابق: ج ٣ ص ٥٤٧.

(٢) هذا هو الوجه الأكثر ذكراً في المواضع التي هي محل الدراسة في القرآن، انظر ماعرضه محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم(مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧١م): ق٣ ج ٢ ص ١٥٠ - ١٦٠.

(٣) وذكر السمين كون صاحب الحال ضمير " فيها " أو الضمير المستتر في " خالدين "، وبهذا لايكون " نزلا" مصدراً أو اسم مصدر.

(٤) وعلق بقوله: " وهذا هو القول بكونه حالا "

المصدر نائبًا عن فعله وجهًا من أوجه الإعراب في بعض المواضع في القرآن الكريم(١) إلى جانب وجه كونه مصدراً مؤكداً للجملة .

والجامع بينهما أن كليهما مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا، لكن لكل منهما وظيفته الدلالية التي يؤديها عند النحويين، وهذا متضح من المصطلحين اللذين أطلقوهما عليهما، ومن الفروق بينهما عندهم أن المصدر النائب عن فعله الذي من لفظه في الطلب(٢) ليس مقيسًا(٣) عند سيبويه(٤) مع كثرته، وهو عند الفراء مقيس بشرط إفراده وتنكيره نحو: سقيًا له، ونسب السيرافي(٥) إلى المبرد قياسه في كل مصدر يدل الفعل عليه، على حين أن هذا هو رأي الفراء وأبي عبيدة(٦)، كما نسب إليه مع الأخفش أنه يرى قياسيته في الدعاء(٧)، والذي نص

(١) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ج٢ ص٥٠٣، ج٣ ص ٦٠٦، ٦٥٣، ج ٦ ص٧٢، ج١٠ ص ٦٧٧، أبا الفضل شهاب الدين محمود الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تصحيح علي عبد الباري عطية(دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م): ج ١ ص ٥٥١، ج ٢ ص ٤٣٧، ج٣ ص٧، ج ٥ ص ٣١٥، ج١٥ ص ٢٣١ .

(٢) يأتي في الطلب والخبر الإنشائي وغير الإنشائي: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله (هجر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م): ج٢ ص١٨٣ .

(٣) السابق: ج٢ ص ١٨٧ .

(٤) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(سيبويه)، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون(مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م): ج١ ص٣٧٠ - ٣٧١ .

(٥) أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، شرح كتاب سيبويه(نسخة مصورة عن المخطوطة، مكتبة بشير آغا/ المدينة المنورة، ٥٦٣نحو): ص ١١٧ ظ .

(٦) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين(عالم الكتب/ بيروت، ط٢، ١٩٨٣م): ج١ ص٣، ج٢ ص ٥٢، أبو عبيدة معمر بن مثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين (مؤسسة الرسالة/بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م):ج١ ص ٢٧٣، ج٢ ص ١٢٢، ١٣٨، ١٩٥ .

(٧) أثير الدين محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي ج٧ (دار كنوز إشبيليا/ الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م): ج ٧ ص ١٩٠ .

عليه المبرد[١] إطراد ذلك في موضع الأمر، أما المصدر المؤكد لمضمون الجملة فظاهر عبارة سيبويه[٢] أنه مقيس.

أما من حيث التنكير والتعريف بـ"ال" والإضافة فإن النحويين[٣] يرون أن المصادر النائبة عن أفعالها لا تستعمل مضافة إلا في قبيح من الكلام، ويجيزون[٤] مجيء المصدر المؤكد لمضمون الجملة – بنوعيه – نكرة ومعرفة بالألف واللام وبالإضافة، وذلك في صريح رأي سيبويه[٥].

ويبين ابن مالك[٦] قسمي المصدر المؤكّد لمضمون الجملة بقوله: "... فإن كان لا يتطرق إليها[٧] احتمال يزول بالمصدر سُمّي مؤكِّداً لنفسه؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة، وكأن الجملة نفسه، وهو كقولك: له علي دينار اعترافا، فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصًّا سُمّي مؤكداً لغيره، لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظًا ومعنى، وذلك كقولك: هو ابني حقا".

ولقد وقع الاثنان في قوله تعالى:

٢- ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً ﴾ [النساء: ١٢٢].

(١) أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (عالم الكتب/ بيروت، د.ت): ج٣ ص ٢٢٦.

(٢) الكتاب: ج ١ ص ٣٧٨ – ٣٨٤.

(٣) انظر: أبا حيان، التذييل: ج٧ ص ١٧٩، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (دار البحوث العلمية/ الكويت، ١٩٨٠م): ج٣ ص ١٠٧.

(٤) أبو حيان، التذييل: ج٧ ص ٢٠٧.

(٥) الكتاب: ج١ ص ٣٧٨ – ٣٨١.

(٦) شرح التسهيل: ج ٢ ص ١٨٩، وانظر سيبويه، الكتاب: ج١ ص٣٧٨ – ٣٨٠، المبرد، المقتضب: ج٣ ص٢٣٢، ٢٦٦، أبا حيان، التذييل: ج٧ ص ٢٠٩ – ٢١١، السيوطي، همع الهوامع: ج٣ ص ١٢٣ – ١٢٤.

(٧) أي الجملة السابقة للمصدر المؤكد مضمونها.

يقول المنتجب الهمذاني(١): " وقوله "وعد الله حقا" مصدران، أما "وعد الله " فمؤكد لنفسه، أي وعد الله ذلك وعدا، وأما "حقا" فمؤكد لغيره وهو الوعد " .

ولقد درج النحويون والمفسرون على تقدير الفعل المحذوف مع " حقًّا "، وتنوع تقديرهم له بين متعد بالهمزة مسند إلى متكلم والمفعول به اسم الإشارة " ذلك" مقصوداً به مضمون الجملة قبلة : أُحِقُّ ذلك حقا(٢)، وبين مجرد لازم: حَقَّ ذلك حقًّا(٣) أو حُقَّ(٤) أو "يحق"(٥)، وابن عاشور(٦) يقدره أمرا: حُقَّهم حقًّا أيها السامع.

(١) حسين بن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد حسن النمر (دار الثقافة/ الدوحة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م): ج١ ص ٧٩٥، وانظر: جار الله أبا القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله (مكتبة العبيكان/ الرياض، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م): ج٢ ص ١٥١، أثير الدين محمد بن يوسف أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م): ج٣ ص٣٧١، ناصر الدين أبا الخير عبد الله بن عمر البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (مكتبة البابي الحلبي/ القاهرة، ط٢، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م): ج ١ ص ٢٤٥، السمين الحلبي، الدر المصون: ج٤ ص ٩٥، الألوسي، روح المعاني: ج٣ ص ١٤٥ .

(٢) انظر: أبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، معاني القرآن ، تحقيق فائز فارس (دار البشير/ دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م): ج١ ص١٧٩، أبا إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي (عالم الكتب/ بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م): ج٣ ص ٧، أبا جعفر أحمد ابن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد (عالم الكتب/ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م): ج١ ص ٣٢٣، المنتجب، الفريد: ج١ ص ٤١٤، ٤٨٤، الألوسي، روح المعاني: ج٣ ص ١٤٥ .

(٣) انظر أبا البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م): ج١ ص ١٤٢، أبا البقاء عبد الله بن حسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي(عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، د.ت): ج ١ ص ١٤٧،١٨٩، المنتجب، الفريد: ج٤ ص ٧ .

(٤) الأنباري، البيان: ج١ ص ١١٢، المنتجب، الفريد: ج١ ص ٤٨٠ .

(٥) المنتجب، الفريد: ج٢ ص ٥٩٦ .

(٦) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير(دار سحنون للنشر والتوزيع/ تونس، د.ت): مج ٣ ج٦ ص ١٢ .

والوجه الآخر من أوجه إعراب المصادر المنصوبة في القرآن يأتي في الكثرة بعد وجه إعرابها مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة قبله، وهو إعرابها مفعولاً به لفعل مضمر، والغالب عند النحويين والمفسرين تقدير الأمرالدال على الإغراء بالفعل أو غيره، والمعروف أن الإغراء عند النحويين(١) هو: أمر المخاطب بلزوم ما يُحمد به، وحذف الفعل معه جائز لا واجب إلا إذا كرر الاسم المنصوب بالإغراء أو عطف عليه، لكن هذه المصادر لم تكن مكررة ولا معطوفًا عليها، كما في قوله تعالى:

٣- ﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَّإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٧ - ١٣٨].

يقول ابن عطية(٢): " ونصب الصبغة على الإغراء " و" قال الكسائي: وهي منصوبة على تقدير اتبعوا، أو على الإغراء أي الزموا"(٣)، ويتساوى الفعلان "اتبعوا "و" الزموا" عند غيره(٤) في الدلالة على الإغراء، أما العكبري(٥) فيقول: "وانتصابه بفعل محذوف، أي اتبعوا دين الله، و قيل هو إغراء، أي عليكم دين الله"، وقد رأى الزمخشري(٦) أن عطف جملة "ونحن له عابدون" على جملة "آمنا بالله" يرد القول بكون "صبغة الله" منصوب على الإغراء بمعنى: عليكم

(١) انظر مثلاً: بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/ بيروت، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م): ج ٢ ص ٢٧٦.

(٢) أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (دار ابن حزم/ بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م): ص ١٣٨.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تصحيح أحمد بن عبدالعليم البردوني (مطبعة دار الكتب المصرية/القاهرة، ط٢، ١٩٥٤م): ج٢ ص١٤٤.

(٤) المنتجب، الفريد: ج١ ص٣٨٣.

(٥) التبيان: ج١ ص ١٢٢.

(٦) الكشاف: ج١ ص ٣٣٦، وظاهر كلام أبي حيان أنه يؤيده: البحر المحيط: ج١ ص ٥٨٤.

صبغة الله؛ لما فيه من فك النظم وإخراج الكلام عن التئامه واتساقه، واختار رأي سيبويه(١) في كون "صبغة الله" مصدراً مؤكداً مضمون الكلام قبله رادًّا وجه الإغراء، كما رآه أبو حيان(٢) "ليس بجيد؛ لأن الإغراء إذا كان بالظرف والمجرور لا يجوز حذف ذلك الظرف والمجرور".

وتحليل الزمخشري فيه نظرة لاتساق مكونات النص، وللحديث عودة إليه.

وللعلماء آراء قريبة مما ذكروه في الآية السابقة في قوله تعالى:

٤- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ... وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَاءَ ذَلِكُمْ... ﴾ [النساء: ٢٣ - ٢٤].

يقول الأنباري(٣) بعد ذكره وجه كون "كتاب" منصوبًا على أنه مصدر مؤكد للجملة قبله: "وزعم الكوفيون أنه منصوب بـ"عليكم" وتقديره: عليكم كتاب الله، أي: الزموا كتاب الله، وهذا القول ليس بمرض، لأن "عليك" فرع على الفعل في العمل فلا يتصرف تصرفه، فلا يعمل فيما قبله، وقد بينا ذلك مستوفى في كتاب الإنصاف(٤)"، ونسب الرأي إلى الكسائي(٥)، أما الفراء(٦) فيختار رأي سيبويه(٧) مشيراً إلى ما نسب إلى الكسائي: "وقوله: "كتاب الله عليكم" كقولك: كتابًا من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب

(١) الكتاب: ج١ ص ٣٨٢.

(٢) البحر المحيط: ج١ ص ٥٨٥.

(٣) البيان: ج١ ص ٢٤٩، وانظر العكبري، التبيان: ج١ ص ٣٤٦.

(٤) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلافبين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، د.ت): المسألة ٢٧ ج١ ص ٢٢٨.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط: ج٣ ص ٢٢٣.

(٦) معاني القرآن: ج١ ص ٢٦٠.

(٧) الكتاب: ج١ ص ٣٨٢.

الله، والأول أشبه بالصواب، وقلما تقول العرب: زيداً عليك، أو زيداً دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله، وقال الشاعر:

يا أيُّها المائحُ دلوي دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا(١)

الدلو رفع، كقولك: زيدٌ فاضربوه، والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا. وتنصب الدلو بمضمر في الخلفة، كأنك قلت: دونك دلوي دونك".

واستنبت الزجاج(٢) من آخر كلام الفراء رأيا، إذ يقول: "ويجوز أن يكون منصوبًا على جهة الأمر، ويكون "عليكم" مفسِّرًا له، فيكون المعنى: الزموا كتاب الله". ورأى مكي(٣) أنه "لو كان النص: "عليكم كتاب الله" لكان نصبه على الإغراء أحسن".

وقد ذكر وجه النصب على الإغراء في الموضع الآخر الذي جاء فيه المصدر "كتاب"، على الرغم من اختلاف التركيب، وذلك في قوله تعالى:

٥- ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ... * وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُّؤَجَّلاً...﴾ [آل عمران: ١٤٤ - ١٤٥].

يقول أبو حيان(٤): "وانتصاب "كتابًا" على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة... ونظيره ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨]، ﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٦]، وقيل: هو منصوب على الإغراء، أي: الزموا و آمنوا

(١) انظر تخريجه في: عبد السلام هارون، معجم شواهد العربية (مكتبة الخانجي / القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م): ص ٥١٢.

(٢) معاني القرآن وإعرابه: ج٢ ص ٣٦.

(٣) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن (مؤسسة الرسالة / بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م): ج١ ص ١٩٥.

(٤) البحر المحيط: ج٣ ص ٧٦، وانظر: السمين، الدر المصون: ج٣ ص ٤١٩، حيث ذكر أنه ليس المعنى عليه.

بالقدر، وهذا بعيد".

وفي مواضع قدر المفسرون والنحويون فعل الأمر "اتبع" أو "الزم"(١) دون الإشارة إلى الإغراء.

ولدى بعض النحويين والمفسرين تقدير يعد محوريًّا في التفسير الذي تراه الدراسة في دلالة هذه الأسماء المنصوبة، وهو تقدير الفعل "انظروا" الدال على التنبيه ناصبًا للمفعول به، وذلك في قوله تعالى:

٦- ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ... * وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ إِنَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٨٧ - ٨٨].

(يقول النحاس(٢): "صنع الله" منصوب عند الخليل وسيبويه(٣) رحمهما الله على أنه مصدر؛ لأنه لما قال عز وجل: "وهي تمر مر السحاب" دل على أنه صنع ذلك صنعا، ويجوز النصب على الإغراء، أي: انظروا صنع الله".

وقرين الإغراء التحذير، وهو: تنبيه المخاطب على أمر يجب الاحتراز منه(٤)، والنصب على التحذير ذُكر وجهًا من أوجه إعراب "سنة الله" في قوله تعالى:

---

(١) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج٤ ص ١٨٤، مكي، مشكل إعراب القرآن: ج٢ ص ٥٦١، ابن عطية، المحرر الوجيز: ص ١٤٧٧، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م): ج٢٥ ص ١٠٥، المنتجب، الفريد: ج٣ ص ٢٩٤، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١٤ ص ٢٤، أبا حيان، البحر المحيط: ج٦ ص٦٤، السمين، الدر المصون: ج٧ ص ٣٩٥، الألوسي، روح المعاني: ج ٨ ص ١٢٦.

(٢) إعراب القرآن: ج٣ ص ٢٢٣ - ٢٢٤، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز: ص١٤٣١، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١٣ ص٢٤٣، أبا حيان، البحر المحيط: ج٧ ص ٩٥، ١٦٧، الألوسي، روح المعاني: ج١٠ ص ٢٤٥.

(٣) الكتاب: ج١ ص ٣٨١.

(٤) ابن عقيل، شرحه لألفية ابن مالك: ج٢ ص ٢٧٤.

٧- ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ * فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ ﴾ [غافر: ٨٤ - ٨٥].

يقول أبو حيان(١): "وانتصب "سنة" على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة السابقة... وقيل: "سنة" منصوب على التحذير: أي احذروا سنة الله يا أهل مكة في إعداد الرسل".

إن الإغراء والتحذير و الأمر بما يدل عليهما من أساليب الإنشاء الطلبي، ولقد أورد بعض النحويين والمفسرين في أحد الأوجه الإعرابية تقديراً يفضي بالتركيب الذي يقع فيه المصدر المنصوب إلى أن يكون من أساليب الإنشاء غير الطلبي وهو المدح، ولكن في قالب خبري، وذلك في قوله تعالى:

٨- ﴿ فَأَشَارَتْ إِلَيْهِ قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا * قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴾ [مريم: ٢٩ - ٣٠].

﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ ﴾ [مريم: ٣٤].

يقول الزمخشري(٢) في " قول الحق" : "وأما انتصابه فعلى المدح إن فسر بكلمة الله، وعلى أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة إن أريد قول الثبات والصدق".

ويكون النصب على المدح على تقدير الفعل: "أمدح"(٣) أو "أعني"(٤)،

(١) البحر المحيط: ج٧ ص ٤٥٨، وانظر: السمين، الدر المصون: ج٩ ص ٥٠٤.

(٢) الكشاف: ج٤ ص١٩، وانظر: المنتجب، الفريد: ج٣ ص ٤٠٠، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١١ ص١٠٦، أبا حيان، البحر المحيط: ج٦ ص١٧٨، السمين، الدر المصون: ج٧ ص٥٩٨، الألوسي، روح المعاني: ج٨ ص ٤٠٩، ولابد من الإشارة إلى أن القرطبي ذكر من أوجه إعراب "قول الحق" النصب على الإغراء.

(٣) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف "ابن هشام"، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر/ بيروت، د.ت): ج٣ ص ٣١٦.

(٤) ابن عقيل، شرحه لألفية ابن مالك: ج١ ص ١١٨، ج٢ ص ١٨٩.

فيكون "قول" مفعولاً به له، وسيبويه(١) يقدر: أذكر، وهذا يسمى القطع(٢)، وللحديث عودة إليه، أما تقدير " أعني فقد ذكره العكبري والسمين الحلبي(٣) في الآية السابقة وذكره الألوسي(٤) في قوله تعالى:

٩- ﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلاً مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ * بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ * فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ... ﴾ [الروم: ٢٨ - ٣٠].

إذ يقول "فطرة الله" نصب على الإغراء، أي: الزموا فطرة الله...، وجوز أن يكون نصبًا بإضمار "أعني"..."

وإذا كانت الأفعال المقدرة لنصب المصدر المنصوب مفعولاً به في العرض السابق تأتي في تراكيب إنشائية طلبية كانت أم غير طلبية فلقد جاء تقدير الفعل في أسلوب خبري، وذلك في قوله تعالى:

١٠- ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ... ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

يقول أبو حيان(٥): "وانتصب "متاعًا إما على إضمار فعل من لفظه، أي: متعوهن متاعا، أو من غير لفظه، أي: جعل الله لهن متاعا."

---

(١) الكتاب: ج٢ ص٦٦.

(٢) السابق: ج٢ ص٦٢.

(٣) التبيان: ج٢ ص ٨٧٤، الدر المصون: ج٧ ص٥٩٨.

(٤) روح المعاني: ج١١ ص٤٠.

(٥) البحر المحيط: ج٢ ص ٢٥٤، وانظر: الرازي، التفسير الكبير: ج٦ ص١٣٤، ج٢١ ص ٢٠، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج٣ ص٢٢٨، السمين، الدر المصون: ج٢ ص٥٠٣.

محور تفسير نصب المصدر: "القطع" ومصطلحات أخرى:

جاء في الصفحات السابقة تفصيل حول وجهين من أوجه إعراب المصادر المنصوبة في القرآن موضع الدراسة، وهما المصدر (المفعول المطلق) المؤكِّد لمضمون الجملة قبله، والمفعول به لفعل محذوف، وأكثر ما قدر الأمر للإغراء والمصادر موضع الدراسة هي:

(ثوابا، حقّاً (وحده ومسبوقًا بـ"وعد")، سنة الله، صبغة الله، صنع الله، فريضة (من عند الله)، فطرة الله، قول الحق، كتابا، متاعا، نزلا، نكال الآخرة، وصية، وعد الله (وعدا))، كما جاء في تناول النحويين والمفسرين لأوجه إعراب هذه المصادر عدد من المصطلحات، بعضها له صلة بالجانب التركيبي، وهما الخروج والقطع، وبعضها له صلة بالجانب السياقي، وهما الفذلكة والتذييل، ويأتي بيانهما في موضعه.

أما الخروج[1] فلقد عرفه الزبيدي[2] قائلاً: الخروج عند أئمة النحو، هو النصب على المفعولية، وهو عبارة البصريين ؛ لأنهم يقولون في المفعول هو منصوب على الخروج، أي خروجه عن طرفي الإسناد وعمدته، وهو كقولهم له: فضلة، وهو محتاج إليه، فاحفظه".

وقد سعى إلى تفسيره الألوسي[3] متحدثًا عن قوله تعالى:

---

(١) تقتضي الأمانة العلمية الإيضاح أن هذه الدراسة بدأت في منتصف العام ١٤٢٩هـ، وأنجزت في مطلع ١٤٣٠هـ، ولم يدفع بها للنشر إلا في آخره؛ وحتى نهاية الربع الأول من ١٤٣١هـ لم يكن لدى الباحثة علم بنشر د.سيف العريفي لبحثه المعنون بـ "مصطلح الخروج عند الكوفيين: دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النحوية" في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (العلوم العربية) في شوال ١٤٢٩هـ.

(٢) محب الدين أبو فياض محمد مرتضى الزبيدي الحسيني الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري (دار الفكر/ بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م): (خ ر ج).

(٣) روح المعاني: ج٢ ص ٤٤٢، وانظر: أبا حيان، البحر المحيط: ج٣ ص ١٩٩.

١١- ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴾ [النساء: ١٢].

إذ يقول: "وصية" ... وقع في الدر المصون احتمال أنه منصوب على الخروج، ولم يبين المراد من ذلك، ووقع في همع الهوامع(١) في المفعول به: "إن الكوفيين يجعلونه منصوبًا على الخروج، ولم يبين المراد على الخروج، ولم يبينه أيضا، قال الشهاب: فكأن مرادهم أنه خارج عن طرفي الإسناد، فهو كقولهم: فضله، فلينظر". أما ما ذكره في الدر المصون(٢) فهو قوله عن "وصية": "منصوبة على الخروج: إما من قوله: "فلكل واحد منهما السدس" أو من قوله: "فهم شركاء في الثلث"، وهذه عبارة تشبه عبارة الكوفيين".

ومن الكوفيين الفراء(٣) والذي ذكره في "وصية" هو: "ونصب "وصية" من قوله: "لكل واحد منهما السدس - وصية من الله" مثل قولك: لك درهمان نفقةً إلى أهلك، وهو مثل قوله تعالى: ﴿ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾ [النساء: ٧]".

وأما استخدام الفراء مصطلح "الخروج" ففي عدد من المواضع، ومنها في قوله تعالى:

١٢- ﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلا تَذَكَّرُونَ * إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا إِنَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ... ﴾ [يونس: ٣ - ٤].

إذ يقول(٤): "رفعت المرجع بـ "إليه"(٥)، ونصبت قوله: "وعد الله حقا"

(١) السيوطي: ج٣ ص ٧ وما بعدها، ولم أجد ما ذكره هناك.

(٢) السمين: ج٣ ص ٦١٣.

(٣) معاني القرآن: ج١ ص٢٥٨.

(٤) السابق: ج١ ص ٤٥٧.

(٥) على قول الكوفيين بالترافع بين المبتدأ والخبر.

بخروجه منها، ولو كان رفعًا كان صوابا ".

وفي قوله تعالى:

١٣- ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ...﴾ [التوبة: ١١١].

إذ يقول(١): " قوله: "وعداً عليه حقا" خارج من قوله: " بأن لهم الجنة"، وهو كقولك: عليّ ألف درهم عِدّةً صحيحة، ويجوز الرفع لو قيل".

وفي قوله تعالى: ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلاً مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٨](٢)، إذ يقول(٣): "وقوله: "نُزُلاً" و ﴿ثَوَابًا﴾ [آل عمران: ١٩٥] خارجان من المعنى: لهم ذلك نزلاً وثوابا، مفسراً كما تقول: هو لك هبةً بيعًا وصدقةً".

وممن تلا الفراء مستخدمًا هذا المصطلح من المفسرين الطبري، واستخدمه استخدامًا مشابهًا لاستخدام الفراء في الآية ١١١ من التوبة، وذلك في قوله تعالى:

١٤- ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً * سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٦ - ٧٧].

إذ يقول(٤): "يقول تعالى ذكره: لو أخرجوك لم يلبثوا خلافك إلا قليلا، ولأهلكناهم بعذاب من عندنا، سنتنا فيمن قد أرسلنا قبلك من رسلنا؛ فإنا كذلك كنا نفعل بالأمم إذا أخرجت رسلها من بين أظهرهم، ونصبت السنة على الخروج

(١) السابق: ج١ ص ٤٥٣.

(٢) سبق ذكرها برقم ١.

(٣) السابق: ج١ ص ٢٥١.

(٤) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن "تفسير الطبري"، تحقيق بشار معروف وزميله (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩١م): ج٥ ص ٥٥ - ٥٦.

من معنى قوله: " لايلبثون خلافك إلا قليلاً"؛ لأن معنى ذلك: لعذبناهم بعد قليل كسنتنا في أمم من أرسلنا قبلك من رسلنا".

وهناك موضع جاء فيه المصدر فذكر فيه الفراء أنه منصوب على الخروج وذكر فيه الطبري أنه منصوب على القطع، وذلك في قوله تعالى:

١٥- ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

يقول الفراء(١): " وقوله"متاعًا بالمعروف" منصوب خارجًا من القدر؛ لأنه نكرة والقدر معرفة، وإن شئت كان خارجًا من قوله: "متعوهن" متاعًا و متعة".

أما الطبري(٢) فيقول: "يعني تعالى ذكره بذلك: ومتعوهن متاعا، وقد يجوز أن يكون "متاعًا" منصوبًا قطعًا من "القدر"؛ لأن المتاع نكرة، والقدر معرفة".

وهنا تسجل الملاحظات الآتية:

١. قصد بمصطلح "الخروج" أن الاسم المنصوب ليس أحد طرفي الإسناد، فهو فضلة، وهو خارج منهما، لكن معناه له علاقة بالجملة الواقعة قبله.

٢. يفهم من أمثلة الفراء وتحليله أنه يقصد بـ " الخارج " إما المصدر المؤكد لمضمون الجملة قلبه، أو التمييز، وقد استخدم مصطلح "مفسر"، والمعنى الأساسي لهذا المصطلح عنده هو التمييز، لكنه لم يقدر في أي المواضع فعلاً ينصب هذا الاسم على أنه مفعول به كما جاء في كلام الزبيدي، الذي نسب المصطلح للبصريين، على حين شبه السمين المصطلح بعبارة الكوفيين.

ومن خلال متابعة استخدام الفراء لمصطلح "القطع" و"الخروج" يتضح التداخل

(١) معاني القرآن: ج١ ص ١٥٤.

(٢) جامع البيان: ج٢ ص ٨٤، وانظر: الرازي: التفسير الكبير: ج٦ ص ١٢٠.

بينهما إلى حد الاشتراك في الغالب من جوانب المعنى، ولقد قدم الكفوي[1] تعريفًا عامًّا للقطع ولكن دون ذكر أمثلة – بأنه: "كون الكلام مقطوعًا عما قبله لفظًا ومعنى"، ولتبين مراد الفراء من مصطلح "القطع" لابد من عرض بعض مواضع استخدامه له بصفة عامة وبعض مواضع استخدامه له في ما له صلة بهذه الدراسة وهو المصادر المنصوبة، مع مقارنة هذا الاستخدام بفهم المتأخرين له، يقول الفراء[2] في قوله تعالى:

١٦- ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].

" "فريضة من الله" نصب على القطع، والرفع في "فريضة" جائز لو قرئ[3] به، وهو في الكلام بمنزلة قولك: هو لك هبةً وهبةٌ، وهو عليك صدقةً وصدقةٌ، والمال بينكما نصفين ونصفان، والمال بينكما شقَّ الشعرة وشقٌّ".

ويلاحظ هنا تشابه (أو تماثل) أمثلة الفراء و تحليله وهو يفسر في هذا الموضع وفي مواضع قوله بنصب المصدر على الخروج.

أما فهم بعض المتأخرين لاستخدام الفراء وغيره من الكوفيين لمصطلح القطع فالمثال عليه ما ذكره مكي[4] في توجيه إعراب قوله تعالى:

---

(١) الكليات: ص ١٠٦.

(٢) معاني القرآن: ج١ ص ٤٤٤.

(٣) يقول القرطبي: " "فريضة من الله" بالنصب على المصدر عند سيبويه، أي فرض الله الصدقات فريضة، ويجوز الرفع على القطع في قول الكسائي، أي: هن فريضة، قال الزجاج: ولا أعلم أنه قرئ به، قلت: قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة، جعلها خبرا، كما تقول: إنما زيد خارج." الجامع لأحكام القرآن: ج٨ ص١٩٢، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج٢ ص ٤٥٧.

(٤) مشكل إعراب القرآن: ج١ ص١٨٥.

١٧- ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

إذ يقول: "ثوابًا من عند الله، نصب على المصدر عند البصريين فهو مصدر مؤكد، وقال الكسائي: هو منصوب على القطع، أي على الحال، وقال الفراء(١) هو منصوب على التفسير"، كما قال الأنباري(٢) وهو يستعرض أوجه الاعراب في هذا الموضع " والثاني: أن يكون منصوبًا على القطع وهي عبارة الكوفيين، وهو الحال عند البصريين ".

ولقد تبع بعض المحدثين(٣) الدارسين للمصطلح النحوي هؤلاء المتأخرين في كون الكوفيين أوبعضهم يقصد بـ "القطع" الحال، لكن عبدالله الخثران يرى أن "القطع" أعم من "الحال"؛ لأنه يشمل الحال والمنصوب بفعل محذوف(٤).

والحق أن الفراء يستخدم مصطلح "القطع" في أكثر المواضع على ذلك المعنى العام الذي ذكره الكفوي(٥): " كون الكلام مقطوعًا عما قبله لفظًا ومعنى"، أي مقطوع الصلة النحوية بما قبله، وفي بعض المواضع يصرح بأنه لا يقصد الحال،

(١) معاني القرآن: ج١ ص٢٥١.

(٢) البيان: ج١ ص ٢٧٣، وانظر: النحاس، إعراب القرآن: ج١ ص ٤٢٨، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج٤ ص ٣١٩، أبا حيان، البحر المحيط: ج٣ ص١٥٣، السمين، الدر المصون: ج٣ ص ٥٤٣.

(٣) انظر: عوض القوزي: المصطلح النحوي- نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض / الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م): ص ١٧٠، محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ص ٢٤١.

(٤) عبدالله الخثران، مصطلحات النحو الكوفي- دراستها وتحديد مدلولاتها (هجر للطباعة / القاهرة، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م): ص٦٠

(٥) الكليات: ص ١٠٦.

وهذه نماذج يتضح فيها مراد الفراء من مصطلح " القطع" وقد ذكر في أثنائها شيئًا من المصادر المنصوبة موضع الدراسة، يقول مفسرًا[١] قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللاَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ ... وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ... ﴾ [الاحزاب: ٥٠].

الأول: "... ولو رفعت "خالصة" على الاستئناف كان صوابا؛ كما قال: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاَغٌ﴾ [الاحقاف: ٣٥]، أي: هذا بلاغ، وما كان من "سنة الله" و"صبغة الله" وشبهه فإنه منصوب لاتصاله بما قبله على مذهب "حقّاً" وشبهه[٢]، والرفع جائز؛ لأنه كالجواب[٣]، ألاترى أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فيقول: حقًّا إذا وصلته، وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مما قبله، وهذا محض القطع الذي تسمعه من النحويين".

ويقول[٤] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

الثاني: "وقوله: "والسموات مطويات بيمينه" ترفع السموات بمطويات إذا رفعت المطويات، ومن قال[٥] "مطوياتٍ" رفع السموات بالباء التي في "يمينه"، كأنه قال: والسماوات في يمينه، وينصب "المطويات" على "الحال" أو على "القطع"، والحال أجود".

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٢ – ٣].

---

(١) معاني القرآن: ج٢ ص ٣٤٥ – ٣٤٦.

(٢) أي المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله.

(٣) للحديث عودة إلى مسألة كون هذه المصادر المنصوبة الجائز فيها الرفع تكون في السياق كالجواب عن سؤال.

(٤) السابق: ج٢ ص ٤٢٥.

(٥) انظر تخريج القراءة: السمين الحلبي، الدر المصون: ج٩ ص٤٤٤.

الثالث: "تنصب "قرآنًا" على الفعل(١)، أي: فصلت آياته كذلك، ويكون نصبًا على القطع؛ لأن الكلام تام عند قوله: "آياته"، ولو كان رفعًا على أنه من نعت الكتاب كان صوابا(٢)".

وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِم بُشْرَاكُمُ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [الحديد: ١٢].

الرابع: يقول الفراء(٣): "ترفع البشرى والجنات، ولو نويت بالبشرى النصب توقع عليها تبشير الملائكة، كأنه قيل لهم: أبشروا ببشراكم، ثم تنصب "جنات" توقع(٤) البشرى عليها، وإن شئت نصبتها على القطع؛ لأنها نكرة من نعت معرفة، ولو رفعت "البشرى" باليوم كقولك: اليوم بشراكم اليوم سروركم، ثم تنصب الجنات على القطع، ويكون في هذا المعنى رفع(٥) اليوم ونصبه".

ولقد قدم الفراء تعريفًا للقطع في النص الأول، ونص على التفريق بين القطع والحال في الثاني، كما أكد على تمام المعنى قبل الاسم المنصوب (الجائز فيه الرفع) في الأول والثالث، وأشار في الرابع إلى أن النعت من وظائف النصب على القطع، وهذا يذكر بالقطع في باب النعت أو ما يسمى بالنعت المقطوع، ولقد عرف محمد إبراهيم عبادة(٦) القطع بناء على هذا المفهوم بقوله: "القطع يراد به في النحو: عدم ربط الكلمة بما قبلها في الإعراب، وتعد جزءًا من جملة جديدة، ومن ذلك قطع النعت عن المنعوت، فلا يتبع النعت المنعوت، ويكون قطع النعت: إما

(١) أي على تقدير فعل ينصبه.

(٢) السابق: ج٣ ص ١١ - ١٢، وقد جاء نصبه على المدح، انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: ج١٥ ص ٣٣٧.

(٣) معاني القرآن: ج٣ ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٤) أي على أنها مفعول به لـ "بشراكم".

(٥) أي أن يكون الظرف "اليوم" في موضع خبر المبتدأ "بشراكم".

(٦) معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ص ٢٤١.

برفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وإما بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف، وذلك جائز في سياق المدح والذم و الترحم.

فالقطع بالرفع كما في قولنا: دافعت عن المتهم، المسكينُ، أي: هو المسكين، والقطع بالنصب كما في قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤]، أي: أعني أو أذم حمالة الحطب".

وهذا هو أساس الوظيفة الدلالية لهذا الاسم المنصوب الذي يجوز فيه الرفع، وهذه هي الوظيفة التركيبية التي تربطه بالجملة قبله في المعنى وتفصله عنها في الإعراب، أما الوظيفة السياقية فيأتي الحديث عنها في موضعه.

والذي يدعم هذه النظرة أو هذا الراي في المصدر المنصوب أن كثيراً من مواضعه في القرآن قرئ فيه بالرفع(١)، و مالم تأت فيه قراءة ذكر الفراء وغيره من العلماء جواز الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف(٢)، كما جوز النحويون(٣) رفع المصدر الواقع مفعولاً مطلقا لفعل محذوف، سواء أكان نائبًا عن فعله أم مؤكِّداً للجملة قبله.

ولقد سبق التفصيل في نصب المصدر على أنه مفعول به لفعل محذوف، وتقدير الفعل إغراء وهو الأكثر أو تحذيراً أو مدحا، والأفعال المقدرة هي: (الزم، اتبع، احذر) (أمدحُ، أعني، أذكر)، كما سبق الحديث عن إنشائية هذا الأسلوب أو خبريته؛ وسبقت الإشارة في ما أورده الفراء وغيره إلى أن الجملة التي يقع فيها هذا المصدر المنصوب الجائز رفعه جملة استئنافية(٤)، فهي منقطعة الصلة النحوية بالجملة قبلها وأن كانت متصلة المعنى بها.

(١) انظر ما عرضه عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق ٣ ج ٢ ص ١٦٤-١٧٧.

(٢) راجع ما سبق نقله عن الفراء في الصفحات السابقة.

(٣) انظر مثلاً: سيبويه، الكتاب: ج١ ص ٣٨٢، ابن مالك، شرح التسهيل: ج٢ ص ١٩١ ، أبا حيان، التذييل: ج٧ ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٤) وانظر خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح (دار الفكر/ بيروت، د.ت): ج٢ ص ١١٧.

الوظيفة السياقية للمصدر المنصوب في جملة:

يقول سيبويه(١) في بيان الوظيفة الدلالية السياقية للمصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله: "فأما المضاف فقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنْعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٨٨](٢).

وقال تعالى:

١٨- ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ * وَعْدَ اللَّهِ لا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [الروم: ٤ - ٦].

وقال جل ثناؤه: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [النساء: ٢٤](٣)، ومن ذلك: الله أكبرُ دعوةَ الحق؛ لأنه لما قال عز وجل: "مر السحاب"...عُلم أنه خَلْق و صُنْعٌ، ولكنه وكّد وثبتّ للعباد، ولما قال: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣].

حتى انقضى الكلام علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم مثبت عليهم، وقال: كتاب الله توكيد، كما قال "صنع الله"، وكذلك "وعد الله"؛ لأن الكلام الذي قبله وَعْدٌ وصُنْع.."

وفي الحديث عن الوظيفة الدلالية السياقية للنعت المقطوع المنصوب يقول سيبويه(٤): "زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل: أذكر أهل ذلك، أذكرُ المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره".

(١) الكتاب: ج١ ص ٣٨١ - ٣٨٢.

(٢) سبق ذكره برقم ٦.

(٣) سبق ذكره برقم ٤.

(٤) الكتاب: ج ٢ ص ٦٥ - ٦٦.

سيبويه يرى أن مجيء هذا المصدر المنصوب في سياقات يكون فيها المخاطبون يعلمون بمضمونه، ولكن مجيئه يفيد تأكيد المعنى، وكذلك الخليل وإن كان قد ركز على دلالة الثناء والتعظيم مدحًا وذما، أما الفراء[١] فيقول: "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح والذم، فيرفعون إذا كان الاسم رفعا، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام "، فهو هنا ينبه لناحية دلالية "مدح مجدد" وشكلية " إذا تطاولت " أي طول الكلام، وقد نبه إلى ذلك أبو عبيدة[٢]: " العرب تخرج من الرفع إلى النصب إذا كثر الكلام"، وقد نقل عنه البغدادي[٣]: "طال الكلام".

وهذا يعني أنه إلى جانب الوظيفة الدلالية التي يؤديها هذا المصدر المنصوب الجائز رفعه يؤدي وظيفة التنبيه والربط داخل بنية السياق، فطول الكلام قبله يُحتاج معه إلى ما يربط ما بعده به، وينبه إلى ما قبله، فيأتي هذا المصدر ليؤدي هذه الوظيفة.

وقد ذكر يس العليمي[٤] ذلك، إذ يقول: "قال السعد في حواشي الكشاف: فإن قلت: ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم- قلت: إن في الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه و إيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أوالمبتدأ؛ فإنه أدل دليل على الاهتمام".

(١) معاني القرآن: ج١ ص ١٠٥.

(٢) مجاز القرآن: ج١ ص ١٤٢، وانظر ص ٦٥.

(٣) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبدالسلام هارون (مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م): ج٥ ص ٤٢.

(٤) يس بن زين الدين العليمي الحمصي، حاشيته على شرح التصريح على التوضيح للأزهري (دار الفكر/ بيروت، د.ت): ج٢ ص١١٧.

ويؤكد عباس حسن[١] أن " سبب القطع بلاغي محض ... هو التشويق وتوجيه الأذهان بدفع قوي إلى النعت المقطوع؛ لأهمية فيه تستدعي مزيداً من الانتباه إليه، وتعلق الفكر به، وأنه حقيق بالتنويه وإبراز مكانته، وجعلوا الأمارة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة، الغرض منها: إنشاء المدح أو الذم أو الترحم أو ...، فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية".

ويبرز فاضل السامرائي[٢] وظيفة لفت نظر السامع وإثارة انتباهه بهذا القطع، وتنبيه الذهن وتحريكه إلى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير الانتباه ويدعو إلى التعرف على سبب وضعه.

جاء أكثر ما ورد في الكلام السابق عن الوظيفة الدلالية السياقية للمصدر المنصوب في أثناء حديث المنقول عنهم عن قطع النعت، وأنا أرى أن القطع في المصدر المنصوب أو في النعت واحد، وإن تعددت أشكاله ومواضع استخدامه، وهو بتعريفه العام في النحو: عدم ربط الكلمة بما قبلها في الإعراب، وتعد عنصراً في جملة جديدة[٣].

وهناك وظيفة دلالية سياقية ذكرها الألوسي[٤] في المصدر المنصوب "صبغة الله"[٥] وهي قوله: " فالمصدر كالفذلكة لما سبق"، و"الفذلكة" مأخوذ من قول الحسّاب: فذلك كان كذا" إشارة إلى حاصل الحساب ونتيجته، ثم أطلق لفظ الفذلكة لكل ما هو نتيجة متفرعة على ما سبق حساباً كان أو غيره[٦]، وهي في كلام العلماء يراد بها إجمال ما فصل أولا، و يقال إنها بمعنى مجمل الكلام

(١) النحو الوافي (دار المعارف/ القاهرة، ط٤، د.ت): ج٣ ص ٤٩٢.

(٢) معاني النحو (دار الفكر/ عمان، ط٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م): ج٣ ص ١٦٧.

(٣) محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ص٢٤١.

(٤) روح المعاني: ج١ ص ٣٩٦.

(٥) سبق إيراده في النص ذي الرقم ٣.

(٦) الكفوي، الكليات: ص ٦٩٦.

وخلاصته، وقد يراد بها النتيجة لما سبق من الكلام والتفريع عليه(١).

وللشيخ ابن عاشور وقفات في استخدام هذا المصدر المنصوب، ضمنها تحديداً لوظائف دلالية سياقية بلاغية للمصدر داخل جملة، يقول(٢) في تفسير قوله تعالى:

١٩- ﴿فَهَلْ يَنتَظِرُونَ إِلاَّ مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِهِمْ قُلْ فَانتَظِرُوا إِنِّي مَعَكُم مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ * ثُمَّ نُنَجِّي رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا كَذَلِكَ حَقًّا عَلَيْنَا نُنْجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٢ - ١٠٣].

"وجملة " كذلك حقًّا علينا ننج المؤمنين " تذييل ".

والتذييل من أنواع الإطناب، والإطناب هو :أداء المقصود من الكلام بأكثر من عبارته(٣)؛ والتذييل: تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتوكيد، وهو ضربان: ضرب لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله، وضرب يخرج مخرج المثل(٤).

ويقول في تفسير قوله تعالى(٥): ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ﴾ [غافر: ٨٥]، "انتصب "سنة الله " على النيابة عن المفعول المطلق.... فالجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا جوابًا لسؤال من يسأل: لماذا لم ينفعهم الإيمان وقد آمنوا، فالجواب: أن ذلك تقديره قدره الله للأمم السالفة أعلم بدء شرط عليهم"(٦).

(١) التهانوي، كشاف إصطلاحات الفنون: ج٣ ص ١١٣٣.

(٢) التحرير والتنوير: مج٥ ج ١١ ص ٢٩٩.

(٣) أبو المعالي جلال الدين محمد بن عمر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح محمد عبدالمنعم خفاجي (دار الكتاب اللبناني / بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م): ص ٢٨٠.

(٤) السابق: ص ٣٠٧، ٣٠٩.

(٥) سبق ذكره برقم ٧.

(٦) التحرير والتنوير: مج ٩ ج ٢٤ ص ٢٢٢.

ومجمل القول: إن هذا المصدر المنصوب الجائز رفعه هو عنصر في جملة منفصلة عما قبلها من الناحية النحوية، متصلة به من ناحية المعنى، وهذه الجملة بين الإنشائية والخبرية؛ فإنشائيتها في أدائها دلالة الإغراء والتحذير والتنبيه والمدح والذم كما جاء في تحليل العلماء، وخبريتها في أدائها التأكيد وإجابة السؤال وغير ذلك.

وهذا المصدر المنصوب الجائز رفعه يؤدي وظيفة دلالية سياقية في الربط والدلالة على ما سبق بتأكيده والتنبيه إليه وتلخيص النتيجة.

باقي النصوص المتضمنة المصدر المنصوب:

٢٠- ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٨٠].

٢١- ﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١].

٢٢- ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ... فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلأُمِّهِ السُّدُسُ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١١].

٢٣- ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُم مُّحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ﴾ [النساء: ٢٤].

٢٤- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ...* أُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا﴾ [النساء: ١٥٠ - ١٥١].

٢٥- ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ... * أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢، ٤].

٢٦- ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَّنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [الانفال: ٧٤].

٢٧- ﴿ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يونس: ٢٣].

٢٨- ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لا يَبْعَثُ اللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَى وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: ٣٨].

٢٩- ﴿ يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٤].

٣٠- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ * خَالِدِينَ فِيهَا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [لقمان: ٨ - ٩].

٣١- ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴾ [الاحزاب: ٣٨].

٣٢- ﴿ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ... * سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ ﴾ [الاحزاب: ٦٠، ٦٢].

٣٣- ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعْدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾ [الاحقاف: ١٦].

٣٤- ﴿ وَلَوْ قَاتَلَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوَلَّوُا الأَدْبَارَ ثُمَّ لا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلا نَصِيرًا * سُنَّةَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ﴾ [الفتح: ٢٢ - ٢٣].

٣٥- ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَى * فَقَالَ أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى * فَأَخَذَهُ اللَّهُ نَكَالَ الآخِرَةِ وَالأُولَى ﴾ [النازعات: ٢٣ - ٢٥].

الخلاصة:

١ . خصوصية الأداء الدلالي لبعض المصادر وأسماء المصادر المنصوبة في القرآن الكريم، وأثرها البالغ في معنى الجملة الخاص ومعنى السياق العام، وتعدد الأوجه الإعرابية في هذه الأسماء المنصوبة وتداخلها، كل هذا يستدعي دراستها لتبين الخصائص التركيبة والدلالية والسياقية لهذه المصادر.

٢ . تحرير مصطلح "القطع" عند الفراء والكوفيين، وأنه لا يقصد به الحال، بل كون الاسم (المنصوب أو المرفوع) عنصراً في جملة جديدة لا علاقة نحوية لها بما قبلها، بل لها علاقة في المعنى، وهذه هي الوظيفة التركيبية النحوية للاسم المنصوب الجائز رفعه موضع هذه الدراسة.

٣ . الجملة التي يقع فيها المصدر المنصوب الجائز رفعه استئنافية، وهي بين الإنشائية والخبرية.

٤ . الوظيفة الدلالية السياقية لهذا الاسم المنصوب الجائز رفعه داخل جملته هي الربط والتنبيه وتلخيص النتيجة.

قائمة المصادر والمراجع

* الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس (دار البشير/ دمشق، ط٣، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).

* الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح (دار الفكر /بيروت، د.ت).

* الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني، تصحيح علي عبد الباري عطية (دار الكتب العلمية/ بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

* الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد :

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة التجارية الكبرى/القاهرة، د.ت).

- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه (الهيئة المصرية العامة للكتاب/القاهرة، ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠م).

* البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي / القاهرة، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

* البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل (مطبعة البابي الحلبي/ القاهرة، ط٢، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

* التهانوي، محمد أعلى بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون (دار صادر / بيروت، د.ت).

* حسن، عباس، النحو الوافي (دار المعارف / القاهرة، ط٤، د.ت).

* أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف :

- البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين (دار الكتب العلمية /

بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١ م).

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ج٧ (دار كنوز إشبيليا /الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨ م).

* الخثران، عبدالله، مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها (هجر للطباعة/ القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م).

* الخطيب القزويني، أبو المعالي جلال الدين محمد بن عمر، الإيضاح في علوم البلاغة، شرح محمد عبد المنعم خفاجي (دار الكتاب اللبناني/ بيروت، ط٤، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م).

* الزبيدي، محب الدين أبو فياض محمد مرتضى الحسيني الواسطي، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق علي شيري (دار الفكر /بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م).

* الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي (عالم الكتب / بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

* الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وزميله (مكتبة العبيكان / الرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

* الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين، التفسير الكبير "مفاتيح الغيب" (دار الكتب العلمية /بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م).

* رضي الدين الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م).

* السامرائي، فاضل، معاني النحو (دار الفكر /عمان، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م).

* السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط (دار القلم / دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
* سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون (مكتبة الخانجي / القاهرة، ط٢، ١٩٨٢م).
* السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه (نسخة مصورة عن المخطوطة، مكتبة بشير آغا / المدينة المنورة، ٥٦٣نحو).
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية / الكويت، ١٩٨٠م).
* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق بشار معروف وزميله (مؤسسة الرسالة / بيروت، ط١ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
* ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير (دار سحنون للنشر والتوزيع / تونس، د.ت).
* عبادة، محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية (مكتبة الآداب / القاهرة، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
* أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين (مؤسسة الرسالة / بيروت، ط٢هـ، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
* عضيمة، محمد عبدالخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم (مطبعة السعادة / القاهرة، ١٩٧١م).
* ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز (دار ابن حزم / بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م).

* ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية/بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).
* العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي (عيسى البابي الحلبي/القاهرة، د.ت).
* العليمي، يس بن زين الدين الحمصي، حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح (دار الفكر /بيروت، د.ت).
* الفراء، أبو زكريا يحيي بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين (عالم الكتب/بيروت، ط٢، ١٩٨٣م).
* القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تصحيح أحمد عبد العليم البردوني (مطبعة دار الكتب/المصرية، ط٢، ١٩٥٤م).
* القوزي، عوض، المصطلح النحوي _نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري (عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض/الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م).
* الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، عناية عدنان درويش وزميله (مؤسسة الرسالة/بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
* ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد وزميله (هجر الطباعة / القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م).
* المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة(عالم الكتب /بيروت، د.ت).
* مكي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق حاتم الضامن (مؤسسة الرسالة/بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م).

* النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تحقيق حاتم (عالم الكتب /ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
* هارون، عبد السلام، معجم شواهد العربية (مكتبة الخانجي / القاهرة، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
* ابن هشام، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن أحمد، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الفكر / بيروت، د.ت).
* الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز، الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد حسن النمر وزميله (دار الثقافة/الدوحة، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م).